

الفصل الأول: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

مقدمة الفصل:

يشير تاريخ المغرب العربي بشكل صريح إلى الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها، فقد لعبت هذه المنطقة دورين متباينين في الحضارة الإسلامية منذ دخول الإسلام إليها. قد كان للمغرب العربي الدور الحاسم في توسيع الرقعة الجغرافية للحضارة الإسلامية نحو قلب أفريقيا وأوروبا، كما لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه في فترات لاحقة في زعزعة تماسك هذه الحضارة باعتبار أن العناصر المنشقة عن الخلافة وجدت في بعد المغرب العربي عن مركز الخلافة مجالا مميزا للاستقرار والنشاط. وهو الأساس الذي قامت عليه دول قوية ومزدهرة في المغرب العربي؛ كدولة الأغالبة ودولة الأدارسة والدولة الفاطمية ودولة المرابطين ودولة الموحيدين.

وبعد التوقيع على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 من طرف خمسة أقطار مجتمعة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي؛ تمثل في كل من: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا. واليوم هناك إجماع نظري بين دول المنطقة على أن إقامة المغرب العربي كان ضرورة حتمية، وهناك تطلع لدى شعوب المنطقة للارتقاء في مستوى العلاقات إلى درجة التنسيق والاندماج والوحدة السياسية، وتقادي مجمل التهديدات والمخاطر التي من شأنها زعزعة الوضع التنموي في المنطقة. وتتيح لنا الجغرافيا الإطلاع على أن حقيقة المغرب العربي مركز لتلاقي وتفاعل عوالم مختلفة التوجهات والإيديولوجيات والمصالح، حيث يشكل نقطة تماس جيو-إستراتيجية ذات رهانات طاقوية معتبرة بين أفريقيا وأوروبا والعالم العربي. الشيء الذي جعله مصدرا فعليا لاهتمام تنافسي من طرف القوى الكبرى.

وفي هذا الفصل سنحاول الوقوف عند أهم السمات والقواسم المشتركة ما بين دول المنطقة، وصولا إلى إبراز أهم معالم الأوضاع السائدة من خلال التركيز على الوضع الأمني والتنموي بشكل رئيس. فهذه الدول

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

فضلا عن انتمائها للعالم الثالث وللعالم العربي والإسلام تحديداً، فهي تنتمي انتماءً أكثر تخصيصاً لإقليم المغرب العربي؛ مما يعني أن المغرب العربي يشكل ذاتاً حضارية لها خصوصياتها وتميزها وسط دول العالم الثالث عامة والدول العربية على وجه الخصوص.

وهذا ما سوف نعالجه وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: المغرب العربي: مقارنة جيو-سياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية بمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثالث: خصوصية طرح التنمية بدول المغرب العربي.

المبحث الرابع: المغرب العربي في ضوء واقع الأمن ودوره في تحقيق التنمية.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

المبحث الأول: المغرب العربي: مقارنة جيو-سياسية

لطالما أدت الجغرافيا دورا مهما في الشؤون الإنسانية فقد رسمت هوية وطابع وتاريخ الدول، وساعدت كما أعانت نموها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وأدت دورا مهما في علاقاتها الدولية. حيث تعنى الجغرافيا السياسية بالعلاقات التبادلية-التأثيرية بين كل من الجغرافيا والسياسة، وتعنى بدراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظواهر لها مقومات وجودها وتطورها واكتفائها، معتمدة على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها.

وتجدر بنا الإشارة ولو بصفة مختصرة إلى المقصود ب: **الجغرافيا السياسية géopolitique**. التي تعتبر فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية **human geograpy** إذ تهتم بدراسة الوجود الفعلي للوحدات السياسية والدول وكل صورة من صورة من الصور التي تلم شمل الأمم والكيانات البشرية وتحظى بولائمهم. هذا معناه أنها تعنى بظاهرة أصيلة من الظواهر البشرية وتدخلها في إطار اهتمام الجغرافيا ودراساتها.¹ والجغرافيا السياسية لا تعني فقط تأثير الجغرافيا على السياسة وإنما أيضا تأثير السياسة على الجغرافيا، ذلك أن هناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعالم كشق القنوات الكبرى كقناة السويس مثلا. ونشير هنا إلى عدد من تعريفات للجغرافيا السياسية نذكر منها:

تعريف ألكسندر: هي دراسة الأقاليم السياسية التي تنقسم إليها الأرض كمظهر من مظاهر سطحها سواء كانت هذه الأقاليم صغيرة أو كبيرة

تعريف العالم كوهين: هي المناهج الجغرافية لدراسة العلاقات الدولية.²

¹ صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط.2 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999)، ص.19.

² "الجغرافيا السياسية"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/24

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

وتهتم الجغرافيا السياسية بدراسة "المكان" فوق الكرة الأرضية في نطاق سكانه واستخدامه من قبل الإنسان، فالميزات الطبيعية الاقتصادية والتقنية والثقافية والدينية والعرقية والتاريخية والإستراتيجية؛ تتداخل فيما بينها لتعطي العالم تنوعا لا نهاية له.¹ كما اهتم العديد من المفكرين الغربيين بالجغرافيا السياسية من حيث اعتبارها "علم صناعة الدولة" و"طريقة تفكير" من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية في طبيعة وسير العلاقات الدولية.

وعليه فإن الاعتماد الكامن في قلب التحليل الجيو-سياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية لدى الدول وموقعها في التراتبية الهرمية بين سائر الدول، وكيف تتعاطى مع جيرانها؛ هو نتيجة عوامل جيو-سياسية.² وبالرجوع إلى المغرب العربي نجد أنه مجموعة إقليمية متجانسة إلى حد بعيد، تتربع دوله على مساحة تتجاوز 06 ملايين كلم² (6045440) كلم². مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسيا ومناخيا وتسوده سمات طبيعية متقاربة، تميزه موارد متنوعة ومتكاملة كما يقطنه سكان متقاربون من حيث الملامح البشرية.³ والمغرب العربي يمثل الجناح الغربي للوطن العربي إذ كان انضمام هذه البلاد إلى حظيرة الأمة العربية وانتشار الدين الإسلامي والثقافة والدماء العربية بها في وقت مبكر، فصبغت هذه البلاد بالصبغة العربية.⁴

¹ الأميرال بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، تر. أحمد عبد الكريم، ط.1 (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 1988)، ص.33.

² عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.28.

³ أمحمد برفوق وبوحنه قوي، المؤتمر المغربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة (ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.03.

⁴ شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط.1 (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1988)، ص.11.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

ويقع المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي بين خطي العرض 15° و 37° شمالاً، وخطي الطول 25° و 17° غرباً. وتختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي ما بين السهول والجبال والهضاب والصحاري، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي من الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي.¹

وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا.

والجدول الموالي يمثل مساحة المغرب العربي موزعة على دوله كالتالي:

مساحة بلدان المغرب العربي

الأقطار	المساحة بالكم ²
ليبيا	1759 540
تونس	163 610
الجزائر	2 381 741
المغرب الأقصى	446 550
موريتانيا	1 030 000
المغرب العربي	5 781 441

المصدر: ملامح العالم الاقتصادية

وتبعاً لما سلف فإن وصف منطقة المغرب العربي بالموقع الإستراتيجي الهام؛ نابع من انتماءاته المتعددة حيث أن الموقع الجغرافي الذي يحتله يكسبه أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية هامة وواسعة في نفس الوقت:

1- البعد الأفريقي.

2- البعد الشرق أوسطي.

3- البعد المتوسطي.

4- البعد الأطلسي.²

¹ محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2000)، ص.74.

² يسرى الجوهرى، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 26، 27.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

بشكل مختصر قدر الإمكان هذا ما منحته الجغرافيا لمنطقة المغرب العربي، من مقومات للتجانس السياسي القوة والوحدة. وبالتالي اكتساب مكانة كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

أولاً: الخلفية السياسية لقيام المغرب العربي

إن الوعي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغربية منذ مطلع القرن 20، فعندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون سياسياً دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغربي لما بعد الاستقلال، واستمر تبلور مفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية.¹

وسوف يكون التركيز في هذا الموضوع على ما تم صياغته من مؤتمرات ولجان واتحادات كآليات لتجسيد الوحدة المغربية. ونشير في هذا الصدد إلى أنه: بانعقاد مؤتمر المغرب العربي عام ما بين 15 و22 فيفري 1947 من قبل القادة الوطنيين الجزائريين والمغاربة والتونسيين، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية رافعين شعار الوحدة في وجه الاستعمار اللاتيني. وعلى هذا فقد تم تكوين مكتب المغرب العربي بالقاهرة. بعد ذلك تم تشكيل لجنة تحرير المغرب العربي في ديسمبر 1947 برئاسة الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي.

وهنا قد برهنت فكرة المغرب العربي عن فاعليتها في ميدان النشاط السياسي، وأصبحت بمثابة إطار مرجعي للحركات التحررية المغربية، حيث انطلقت ثورة الفلاحة في تونس في أوائل 1954، وفي نفس السنة انطلقت حركة الفداء بالمغرب واندلاع ثورة التحرير بالجزائر في أول نوفمبر 1954.²

¹ عبد النور بن عنتر، "الإتحاد المغربي بين الافتراض والواقع"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/24

www.aljazeera.net

² عياش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص.65.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

وعليه فإن فكرة الوحدة المغاربية رافقت مسار الكفاح الوطني طيلة فترة الاستعمار إلى أن حققت جل دول المغرب العربي استقلالها ماعدا الجزائر، ولقد تجسدت أواصر الوحدة بين دول المغرب العربي من خلال الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرير الجزائري.¹

إلى جانب ذلك طفت إلى السطح أهم وأبرز آلية لتجسيد الوحدة المغاربية؛ تمثلت في الإتحاد المغاربي الذي ظهرت فكرته قبل الاستقلال في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28 و30 فبراير 1958، هذه الأخيرة تمثلت في السنة التاريخية نظرا لأهميتها بالنسبة للوعي السياسي المغاربي، حيث ضم هذا المؤتمر ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. إذ أعتبر هذا المؤتمر بمثابة ميلاد رسمي لفكرة المغرب العربي.

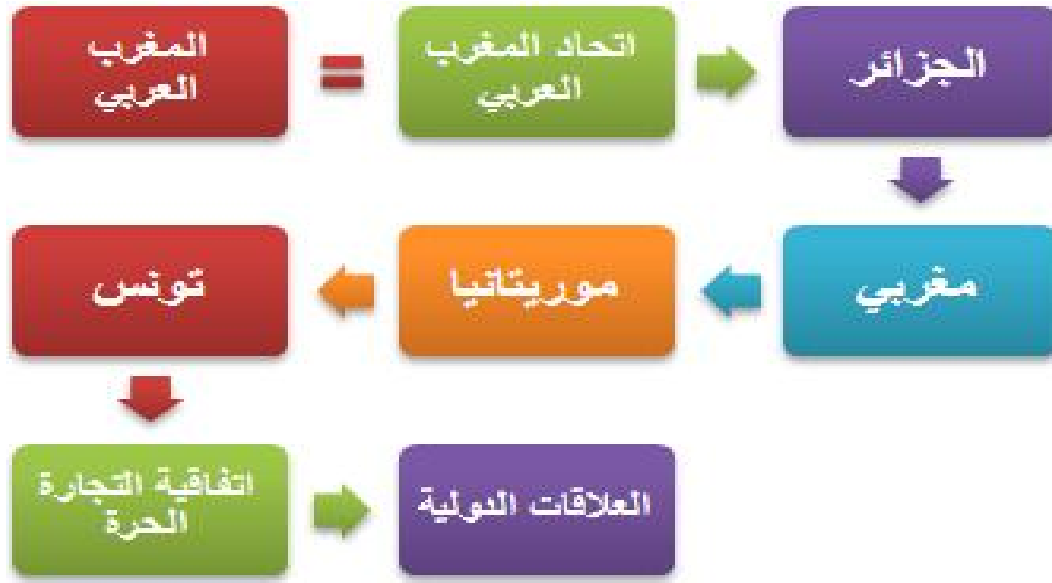
وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل: إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط وتوسيع مجال العلاقات بين دول المغرب العربي. وبيان جربة الحدودي بين ليبيا وتونس عام 1974، معاهدة مستغانم بين الجزائر وليبيا، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10/06/1988 وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الإتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.²

ولعل الشكل الموالي خير توضيح مختصر على ذلك:

¹ عياش عائشة، المرجع السابق، ص.66.

² مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية (عنايه: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص.162.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية



المصدر: وحدة المغرب العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/15

<http://www.google.com/imgres?imgurl=http://www.eeni.org/master/Maghreb-Business->

¹ [Economy.png&imgrefurl](#)

وقد تم الإعلان الرسمي لقيام اتحاد المغرب العربي في 17/02/1989 بمدينة مراكش قبل دول المغرب العربي الخمس. واعتبارا من تاريخ 01 مارس 1989 أصبح الإتحاد ساري المفعول، وكانت المغرب أول من تولت رئاسة الإتحاد التي تدوم لمدة ستة أشهر.²

وضمن هذا السياق فقد انطلق بناء الإتحاد المغاربي مستندا على عدد من المقومات السياسية والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية .
- هذا الفضاء الجيو سياسي يعزز سياسيا بانتماء الدول الخمس إلى المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك مما ولد ورسخ فكرة الإتحاد.
- المميزات الطبيعية المتجانسة والوحدة التضاريسية الظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، إلى جانب الواجهة البحرية المهمة والامتداد على ما يزيد على 4000 كلم من الصحاري.³

¹ وحدة المغرب العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/15

<http://www.google.com/imgres?imgurl=http://www.eeni.org/master/Maghreb-Business->

¹ [Economy.png&imgrefurl](#)

² حسين بوقاره، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص.19.

³ عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص.379.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد الحرب الباردة يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المتغيرات العالمية. وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنًا نوعيًا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي.¹

والأحرى بنا في هذا النطاق أن ننوه إلى أن المغرب العربي منذ 1989 دخل في طور جديد من حياته السياسية يتمثل خصوصاً في تغيير توجهه الوحدوي القديم، حيث جعل العمل والممارسة السياسية قائمة على صيغة التعدد الحزبي. ومن المؤكد أنه إثر إدخال التغيرات والتحولات العميقة في الحياة السياسية، جعلت حداً لاحتكار الحزب الواحد للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن من الزمن.

إن التحول للتعددية الحزبية يعد مرحلة حاسمة في الحياة السياسية لدول المغرب العربي، وذلك باعتماد تشريعات جديدة تسمح بتكوين الأحزاب السياسية لممارسة العمل السياسي المشروع، وتواجهه في الساحة السياسية بقوة والتعبير عن مطالب الشعب بصورة شفافة ونزيهة.²

ثانياً: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

تتوافر منطقة المغرب العربي بخمس دولها على ثروات طبيعية وباطنية كبيرة جداً، أضافت عليها أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي. فهذه المنطقة تتوسط قرارات العالم كما تدل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، إضافة إلى الدور الذي تلعبه دول المغرب العربي بثرواتها الطبيعية في المبادلات التجارية.³

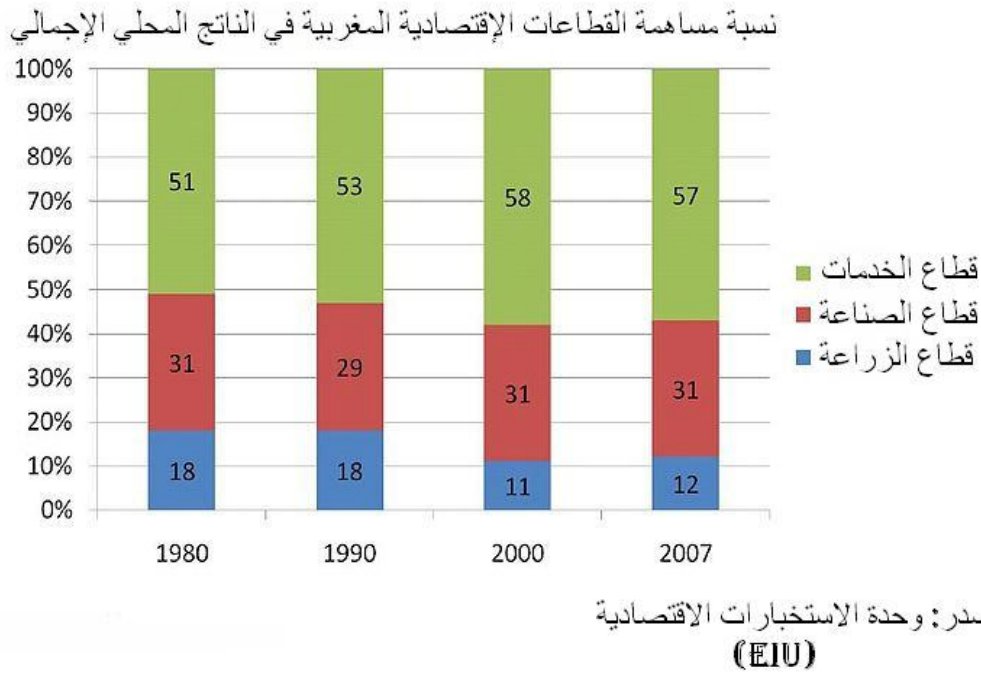
¹ عادل مساوي وعبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص. 379.

² مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص ص. 52، 53.

³ خلود محمود نعيم، "أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية بدول المغرب العربي" (مذكرة دكتوراه في الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، د. ت)، ص. 33.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

فعلى سبيل الذكر نجد البترول والغاز في ليبيا والجزائر ونسبيا في تونس، وكميات كبيرة من الغاز في موريتانيا والفوسفات في المغرب. هذا الأخير يعتبر المنتج العالمي الثالث إلى جانب تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الفوسفات، بالإضافة إلى عنصر الحديد الذي يتوافر بكميات كبيرة جدا في الجزائر وموريتانيا. والعديد من المعادن الأخرى من الذهب والزنك والرصاص واليورانيوم، وغيرهم من الثروات التي تحويها المناطق الحدودية.¹



الملاحظ من الشكل المرفق اعتماد الدول المغربية على قطاع الخدمات بشكل اكبر بنسب تفوق الـ 50%، يليها مباشرة الاعتماد على قطاع الصناعة، ثم يأتي قطاع الزراعة نسب ضئيلة جدا مقارنة مع قطاع الخدمات.

وفيما يلي تلخيص لأهم السمات العامة لاقتصاد المغرب العربي تحت عنوان:

¹ خلود محمود نعيم، المرجع السابق، 34.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

المميزات الاقتصادية للمغرب العربي:

1-منطقة المغرب العربي لها أهمية خاصة في الناحية الاقتصادية فهي تدل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وتتوسط قارات العالم.

2-ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بلغ 28 % سنويا نظرا لطبيعة هيكله اقتصاديات دول المغرب العربي وصدور قوانين جديدة مشجعة للاستثمارات الأجنبية وخروج ليبيا من العزلة الدولية، واستقرار الأوضاع الأمنية في الجزائر.

3-تلعب دول المغرب العربي بثرواتها الطبيعية دورا مهما في المبادلات العالمية، حيث يرتبط اقتصادها بكل المجموعات الاقتصادية الدولية، خاصة الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية مع انفتاحه على القوى الاقتصادية الناشئة بآسيا، ويبقى أنبوب الغاز الطبيعي بين أوروبا والجزائر والذي يمر عبر المغرب وتونس خير مؤشر على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد ككتل إقليمي لبلدان في طور الاندماج في المجال العالمي.

4-تفاقم مشكلة الديون الخارجية وخلل في الميزان التجاري ماعدا الدول النفطية الجزائر وليبيا.

5-استفحال ظاهرة التبعية الغذائية لدول المغرب العربي .

6-صعوبة المنافسة الخارجية واعتماد الدول المغاربية على الدول الصناعية في استيراد حاجياتها الصناعية وتصدير موادها الأولية .

7-نقص التجهيزات وضعف التكنولوجيا المستخدمة؛ أي غياب قاعدة تكنولوجية حقيقية .¹

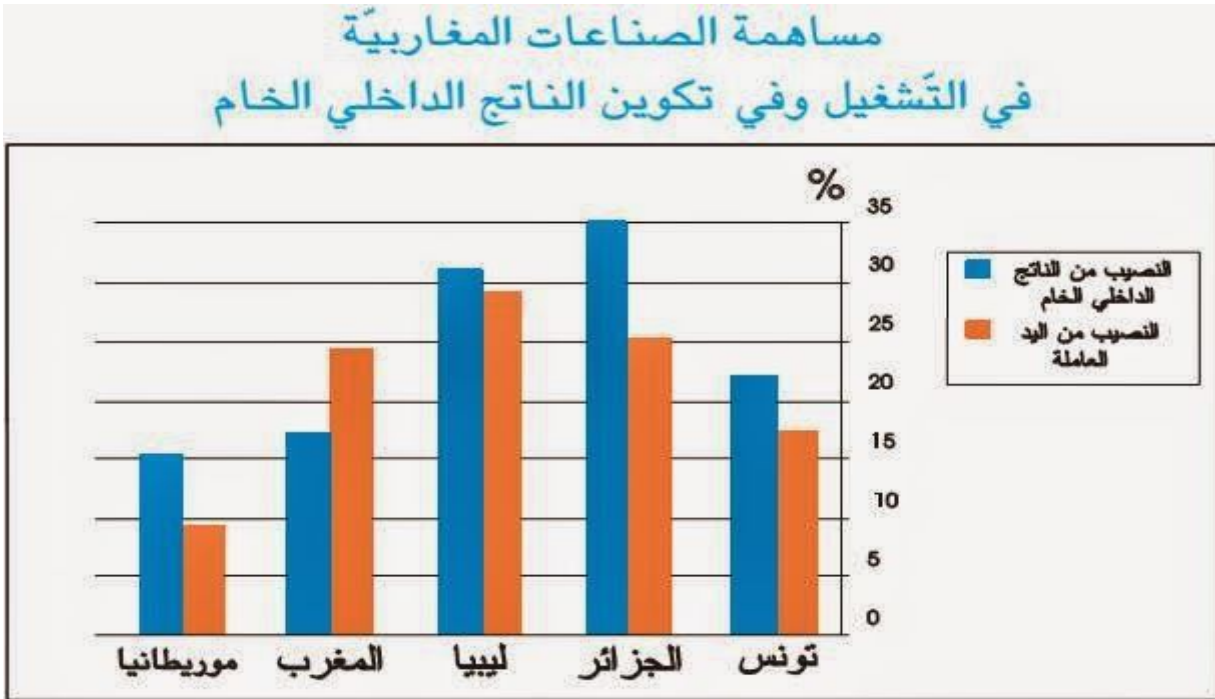
¹ عائشة مصطفى، "الجغرافيا الاقتصادية لدول المغرب العربي"، بحث مقدم في مقياس: جغرافيا عامة للمغرب العربي (جامعة الوادي: معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013)، ص.02.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

8-محدودية الأراضي الزراعية المستغلة والمروية وتذبذب في الإنتاج الزراعي خاصة الزراعات المطرية نتيجة تذبذب التساقط.

9-ضعف التسيير لقلة الإطارات ونقص اليد العاملة المؤهلة.

10-ضعف التكامل الاقتصادي ألمغربي سواء من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية، فهي تقل عن 5 % من مجموع المبادلات.¹



المصدر: خصائص المجال الصناعي بالمغرب العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16

² <http://encysco.blogspot.com/2014/11/7.html>

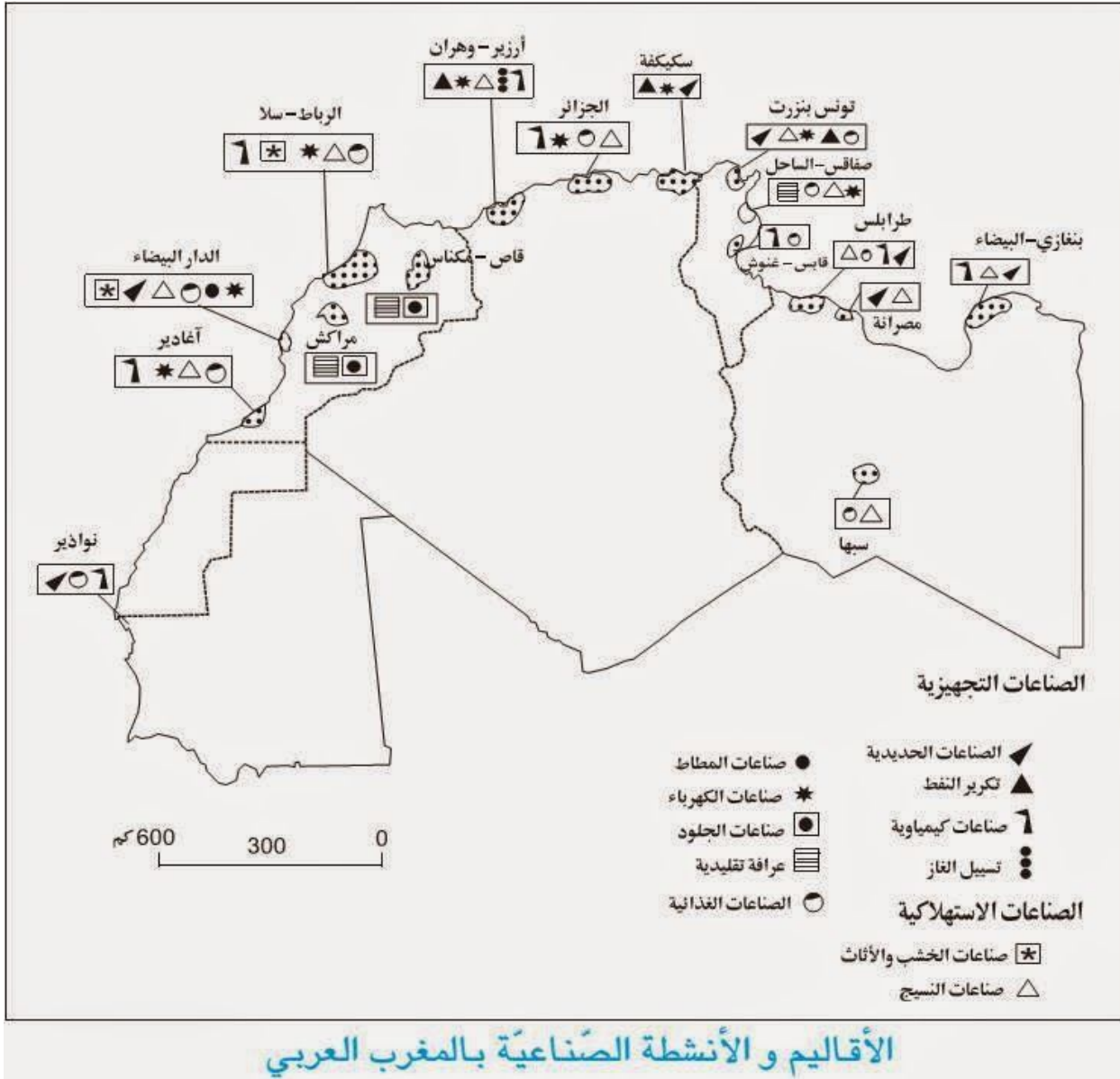
حسب الأعمدة البيانية المرفقة فالملاحظ أن النصيب الأوفر للناتج الداخلي الخام هو للجزائر وتليها ليبيا مباشرة مع تفوق ليبيا على الجزائر في نصيب اليد العاملة. مع نسب متقاربة إلى حد ما بين تونس والمغرب وموريتانيا.

¹ عائشة مصطفاوي، المرجع السابق، ص.03.

² خصائص المجال الصناعي بالمغرب العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16

<http://encysco.blogspot.com/2014/11/7.html>

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية



المصدر: خصائص المجال الصناعي بالمغرب العربي، المصدر السابق.¹

الخريطة المرفقة توضح تعدّد وتنوّع الأنشطة الصناعية على مستوى مختلف أقطار المغرب العربي، إلا أن الملاحظ هو الاعتماد الأكبر على الصناعات التجهيزية أكثر منها على الصناعات الاستهلاكية.

¹ خصائص المجال الصناعي بالمغرب العربي، المرجع السابق.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية بمنطقة المغرب العربي

كما سبق وذكرنا أن المغرب العربي يشكل وحدة جغرافية منسجمة تضاريسيا ومناخيا، ومتجانسة على المستوى الحضاري والتاريخ المشترك. هذه السمات جعلت منه فضاءا جيو سياسيا وثقافيا لا تتخلله أية حدود أو حواجز أثنية أو حضارية. إلا أن المنطقة المغاربية في دوائرها الجيو-سياسية المختلفة سواء بمجموعها أو على صعيد كل قطر منها، وعلى الرغم من ما تحتويه من ثروات ومقدرات طبيعية وبشرية، وما تتمتع به من موقع إستراتيجي هام. إلا أنها تتضمن سلسلة من التحديات الأمنية المتشابكة، تمثلت تاريخيا في عدد من التهديدات الأمنية كانت ولا تزال على قدر من الضخامة والجدية، بحيث باتت تهدد الدول والأفراد وكذا تهدد أمن المنطقة. وهذا ما يستوجب بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة متضمنة لإستراتيجيات فعالة من شأنها توفير القدرة على مجابهة هذه التهديدات، وخلق سبل وآليات للتعامل معها بطرق من شأنها التخفيف من حدتها، فقد بات جليا ضرورة صياغة إستراتيجيات مضادة لهذه التهديدات الأمنية، ترسم تصوراتها مستقبل المنطقة المغاربية.

أولا: التهديدات الأمنية بالمنطقة

سنحاول فيما يلي التطرق بنظرة عامة إلى أهم وأبرز التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي والمتمثلة في:

1- الإرهاب الدولي.

2- الجريمة المنظمة.

3- الهجرة الغير شرعية.

لننتقل فيما بعد للتعرف على مختلف الإستراتيجيات التي اتبعتها دول المغرب العربي لمواجهة هذه التهديدات.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

يمكن تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية التي يواجهها المغرب العربي إلى مجموعتين كالتالي:

تهديدات بنوية: ويقصد بها تلك المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول والتي تنتج معها الفقر والإقصاء والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات ظهور حركات للعنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي. ومن هذا يمكن إدراج التهديدات التالية ضمن هذه المجموعة:

1- انتشار التطرف الديني بين الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والتشرد السياسي، وهذا بطبعه ينتج حركات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك حركات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع.

2- انتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمة القابل في الجزائر وأزمات الريف في المغرب.

3- انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف احتمالا واردا.

4- بفعل الفقر والتهميش ظهرت حركات الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى.

تهديدات نسقية: ويقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي (النسق العالمي) والنسق الفرعي (المغرب العربي) أو فيما بينها.¹

ومن بين هذه التهديدات نجد بشكل بارز :

¹ أمحمد برفوق، التهديدات الأمنية بالمغرب العربي "مقاربة الأمن الإنساني" (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص.6.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

1- الإرهاب الدولي: كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقدية والعملية وعلى

مستويات التعبير المادي لأعمالها في دول المغرب العربي. ويمكن القول أن الإرهاب أصبح مشكلة إقليمية

بالنسبة لدول المغرب العربي وأنه فرض نفسه كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة.¹

نشير بداية ولو بشكل مختصر إلى توضيح مفهوم الإرهاب بشكل عام قبل وضعه تحت مجهر الدراسة

ضمن حيز المغرب العربي.

مفهوم الإرهاب: انتشرت بشكل كبير خلال الثمانينيات وإلى يومنا هذا العديد من التقارير المختصة وكذا

المقالات والكتب والدراسات الأكاديمية والبرامج التلفزيونية المتمحورة حول ظاهرة الإرهاب بغية فهم المستوى

النفسي والتنظيمي لهذه الظاهرة من حيث الطبيعة والتقنيات والتمويل.²

وقد ظل وضع مفهوم محدد للإرهاب سواء على المستوى السياسي أو التشريعي أمرا في غاية الصعوبة،

وحتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل لهذا المصطلح. وعلى الرغم من ذلك نجد تعريفات لبعض

الأكاديميين:

عرف الفقيه ليكين *lemkin* الإرهاب بأنه كل ما يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف.

ويعرفه الدكتور نبيل حلمي بأنه الاستخدام الغير مشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة، ضد فرد

أو جماعة أو دولة. ينتج عنه رعبا يعرض أرواحا بشرية للخطر ويهدد حريات أساسية. ويكون الغرض منه

الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها اتجاه موضوع ما.³

¹ أمحمد برقوق، المرجع السابق، ص.7.

² James der derian, *critical practices in international theory*, (new York: rout ledge Taylor Francis group, 2009), p.68.

³ نبيل حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.س.ن)، ص.21.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

وبالرجوع إلى ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي، فقد عرف هذا الإقليم استفحال لهذه الظاهرة الإرهاب بشكل كبير، بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات، وذلك لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات منها: الاستبداد المحلي والطغيان الأجنبي وما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة. وما أهم هذه التيارات ما يلي :

- تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي: الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن. يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل، تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى هذه التنظيمات الإرهابية. وازداد هذا التنظيم قوة بتدعيمه بـ 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات والضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم.
- حركة التوحيد والجهاد: وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر ويحاول فرض منطقه في المنطقة.
- تنظيم الجماعة السلفية للجهاد: ومركزها الأساسي ليبيا وتكفي نفسها جماعة خالد بن الوليد.
- أنصار الشريعة: ومقرها الأساسي تونس وتفرعاتها في ليبيا شمال مالي، وقد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهمها اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي. هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنورين في الجزائر، وقد نتج عنها أكثر من 160 قتيل.¹

¹ أمحمد برقوق وبوحنه قوي، المرجع السابق، ص ص. 15.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

- الحركة الإسلامية: في موريتانيا التي عرفت جماعات إرهابية بنشاط أقل حدة وفعالية.¹

يمكن إبداء ملاحظة أساسية هنا بأن هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من الساحل الأفريقي.

2- الجريمة المنظمة: كتهديد آخر مهددة به المنطقة المغاربية ككل نجد ظاهرة خطيرة جدا متمثلة في

انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، والمتاجرة بالبشر، والمتاجرة بالأسلحة والتهريب والدعارة وتجارة المخدرات. مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على مستوى الأنسجة الاجتماعية والاقتصادية لدول المغرب العربي، خاصة وأن هناك تداخل مع وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي والقارة الأفريقية ككل.²

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، وتمر على الجزائر إلى غاية مرسليليا، فقد استعملت تونس والجزائر كمناطق عبور. ونظرا لخطورة تفشي هذه الظاهرة في المغرب العربي نشير بشكل عام إلى أهم الآثار المترتبة عن الجريمة المنظمة؛ إذ يترتب عنها جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتمثل فيما يلي:

- خسائر مالية تخرجها الجريمة المنظمة عن النظام المالي، الأمر الذي يخلق و يسبب أضرار بالحرية الاقتصادية و حركة الأسواق و استقرارها.

- تحويل ميزانيات التنمية إلى مجال صرف يخدم مصالح الأفراد دون المجتمع.³

¹ أمحمد برقوق ويوحنيه قوي، المرجع السابق، ص.16.

² أمحمد برقوق، المرجع السابق، ص.08.

³ داود كوريس يوسف، الجريمة المنظمة، ط.1 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص.33.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

- التأثير على نظم الحكم وتثقل بعض الأحزاب الضعيفة إلى السلطة عن طريق إفساد المواطنين والموظفين العموميين.
 - تفسد الكيان الاقتصادي للدولة و النظام المصرفي وغير المصرفي.
 - تفسد الجهاز الإداري و رجال إنفاذ القوانين. و تفسد الجهاز السياسي و تحرف بالقيم الاجتماعية وتؤثر على التوازن الاجتماعي بإعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مدى مشروعيته.¹
- ومما لا شك فيه أن أثر الجريمة المنظمة لا يقتصر على الصعيد الدولي، بل يتعداه ليهدد الأمن والاستقرار داخل الدول لعدم ترددها في استخدام وسائلها لتحقيق أغراضها؛ من عنف وتهديد ورشوة. وهو ما يؤدي إلى فشل النظام السياسي والإداري في الدولة.
- ولعل أبرز صور الجريمة المنظمة في المغرب العربي، أو بعبارة أخرى جوهر الجريمة المنظمة نجد أنها تستحوذ عليها تجارة المخدرات بنسبة 90%، وذلك بالنظر إلى الكميات الهائلة من المخدرات التي يتم حجزها في مختلف مناطق المغرب العربي.² حيث تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغربية بقيمة إجمالية قدرها 1.8 مليار دولار.
- تشكل تجارة المخدرات أحد المواضيع الحساسة التي يكون غالبا من الصعب تقصي نشاطاتها وإثبات تهمها خاصة إذا ما تعلق الأمر بأصحاب النفوذ. يضاف إلى هذا فإن هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي.
- وقد شكلت منطقة المغرب العربي بموقعها الاستراتيجي بوابة رئيسية لكل عمليات وأنشطة الجريمة المنظمة وعلى رأسها عمليات تهريب المخدرات.³

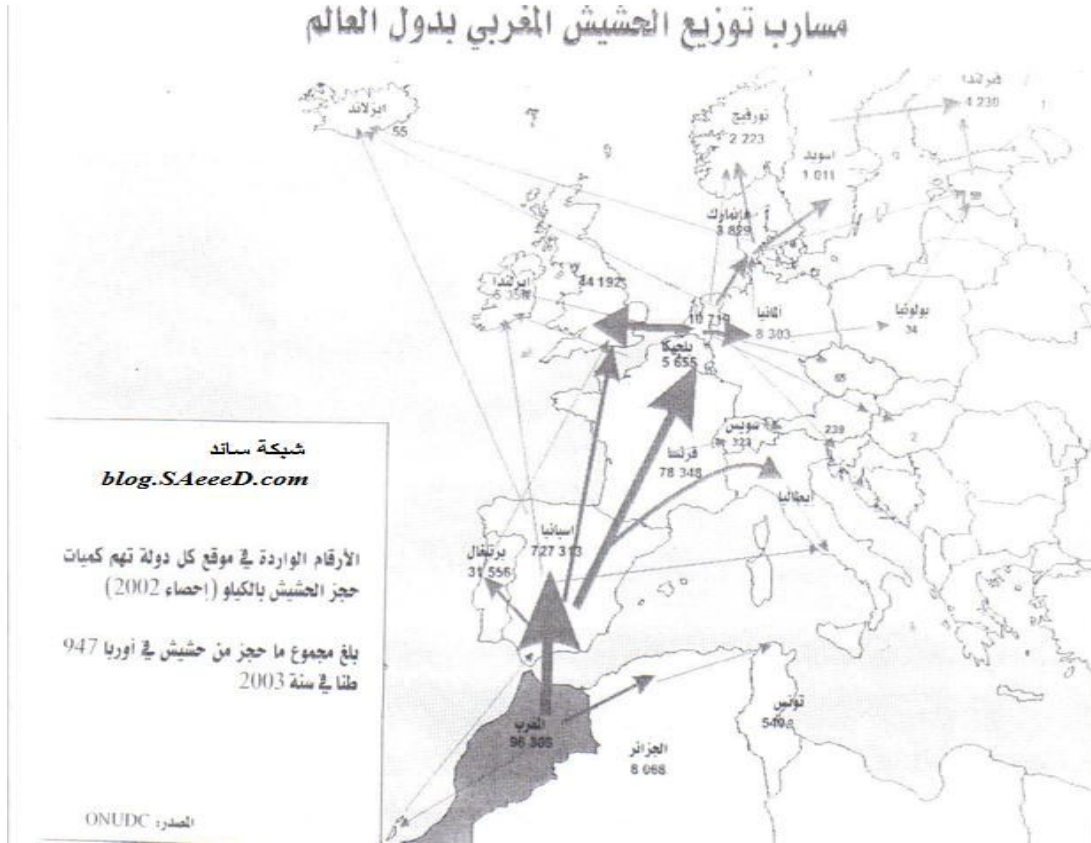
¹ داود كوريس يوسف، المرجع السابق، ص.34.

² عياد محمد سمير، "تحو هندسة المنظومة الأمنية المغربية"، مجلة الجامعة المغربية، العدد.05، (2009). ص.134.

³ بن صايم بونورا و بن بختي عبد الحكيم، "رهانات الأمن في المنطقة المغربية"، مجلة الجامعة المغربية، العدد.08، (2007). ص.ص.118، 119.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

والخريطة المرفقة توضح :



المصدر: المخدرات في المغرب، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16

¹ <http://www.blog.saeed.com>

3- الهجرة الغير شرعية: يعاني المغرب العربي من تفشي ظاهرة الهجرة الغير شرعية بشكل كبير، هذه

الأخيرة تعددت واختلفت التعريفات المقدمة لها بالنظر إلى تعدد وتشابك جوانب الظاهرة ككل.

فإذا اعتمدنا المعيار الجغرافي نجدها تعرف بأنها: أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم،

لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك بحثا عن وضع أفضل اجتماعي كان أو اقتصادي أو سياسي.

في هذا السياق تعرفها الموسوعة السياسية فهي تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة.²

¹ المخدرات في المغرب، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16 <http://www.blog.saeed.com>

² عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج.7، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص.67.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

ويعرف الكاتب جورج الطي المهاجر على أنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها.¹

أما بالنسبة للهجرة الغير شرعية أو السرية أو الغير قانونية، باختلاف مدلولاتها ففي مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا. بمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة.

ومنه فهي تعنى بالمهاجرين الذين لا يلتزمون بالالتزامات القانونية و الشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدون بها.²

وتختلف أسباب الهجرة الغير شرعية، إلا أن أغلبها يندرج ضمن الأسباب الاقتصادية إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة، وذلك نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر، وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم حياة أفضل.

إلى جانب الأسباب الاقتصادية نجد أيضا أسباب اجتماعية تدفع للهجرة الغير شرعية مثل: الفقر، المجاعة، الأمراض... وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي على وجه التحديد إلى الهجرة. كما لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية وخطيرة تهدد الدول المغاربية. إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة، مما يؤدي إلى استمرار التخلف وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير والتطور ولحداثة الرقي داخل مجتمعات الدائرة المغاربية.³

¹ عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط، (جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية، 2008)، ص. 221.

² غربي محمد، "التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، (جامعة الشلف، د. ت)، ص. 52.

³ مسعودي يونس، "التحديات الأمنية بمنطقة المتوسط" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011)، ص. 84.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

ويصعب تحديد حجم الهجرة الغير شرعية بالمغرب العربي نظرا للطبيعة الغير رسمية لهذه الظاهرة، وغالبا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين. حيث تقدر منظمة العدل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10-15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.¹

كشف التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية عام 2014 الصادر عن الجامعة العربية، أن المغرب أكبر بلد بالمغرب العربي من حيث عدد المهاجرين، إذ ارتفع عددهم بمقدار 898 ألف نسمة بين عامي 2000 و 2013، وبمعدل تغير سنوي نسبته 35%، مسجلا بذلك أعلى معدل سنوي. وأضاف التقرير أن عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي الخمس يقدر بنحو 5.8 مليون عام 2013، أي بزيادة قدرها 19 مليون منذ عام 2000، مسجلين بذلك معدل تغير سنوي يبلغ 23% معتبرا التقرير كل من المغرب والجزائر وتونس أكبر الدول المرسله للمهاجرين.²

جدول 2.5: نسبة المهاجرين الدوليين من جملة سكان بلدان المغرب العربي، 2000-2013

	2013			2000		
	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة
الجزائر	0.6	0.8	0.7	0.7	0.9	0.8
ليبيا	8.3	16.1	12.2	8.0	13.4	10.8
موريتانيا	1.9	2.7	2.3	1.9	2.7	2.3
المغرب	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
تونس	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4

Source: United Nations, Trends in International Migrant Stock: The 2013 revision.

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: «الهجرة الدولية والتنمية» 2014

وعليه فإن الهجرة الغير شرعية من الدول النامية والإفريقية خاصة تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية.

¹ بن صايم بونورا و بن بختي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص ص. 5، 6.

² كوثر بنتاج، "المغرب أكبر بلدان المغرب العربي تصدرا للمهاجرين" تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/27

www.alyaoum24.com./223783.html

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

ثانيا: استراتيجيات مواجهة تهديدات المنطقة

بالنظر إلى تنوع وتعدد أشكال ومظاهر التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية، ونظرا لارتباطها الداخلي بالخارجي فعلى دول المغرب العربي أن تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات أو الآليات إن صح التعبير للتعامل معها.

ففي إطار أشغال الإتحاد المغاربي وفي اجتماع لوزراء الخارجية بالإتحاد خصص موضوع النقاش والجدل حول: إشكالية الأمن بالمغرب العربي، بتوجيه نداء يحث على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، على الأصعدة الثنائية والمغاربية والإقليمية والدولية.

حيث شدد المجلس المغاربي في هذا الصدد، على ضرورة إجراء تعاون واسع في الجهود المبذولة لمكافحة هذه التهديدات الأمنية على الأصعدة الثنائية والمغاربية والإقليمية والدولية.

إذ اعتبر وزير الشؤون الخارجية والتعاون سعد الدين العثماني، أن اجتماع الجزائر يتيح الفرصة لتحديد مقاربة مشتركة لتعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، مبرزا أن معالجة هذه القضايا الأمنية تتطلب التعاون على المستوى الثنائي المغاربي والإقليمي. حيث أكد على أن المنطقة المغاربية تواجه العديد من التحديات الكبرى سواء في مجال تحقيق التنمية أو على صعيد مواجهة التهديدات الأمنية التي تترصد بها، مما يقتضي منا جميعا تكتلا وتكاثفا حقيقيا لبلورة تصور جماعي لهذه المنطقة داعيا إلى تعزيز التعاون الأمني بين بلدان اتحاد المغرب العربي وذلك في إطار إستراتيجية إقليمية واسعة ومتكاملة بين الفضاء المغاربي والفضاءات المحيطة به خاصة منطقة الساحل والصحراء.¹

¹ "تكثيف التعاون لمكافحة التهديدات الأمنية بالمغرب العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/27

<http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=32290>

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

كما أعرب على أن منظور المغرب للتعاون الأمني الإقليمي يعتمد على ثلاثة ركائز أساسية هي:

المقاربة الثنائية، والمقاربة المغاربية، والمقاربة الإقليمية التي تشمل الفضاءات المجاورة وتفتح على القوى الوازنة التي تقيم مع بلدان المغرب العربي شراكات إستراتيجية.

وأكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي، في السياق ذاته على ضرورة التنسيق الأمني بين البلدان المغاربية، وقال في افتتاح أشغال الاجتماع انه يتعين العمل على بلورة رؤية متكاملة ومتجانسة لتعاون مغاربي يقوم على أسس جدية وفعالة، مشيرا إلى أنه يتعين على المشاركين تحديد المخاطر التي تتهدد الأمن بالمنطقة المغاربية، وكذا تحديد مفهوم موحد لهذه التهديدات.¹

وبشكل عام يمكن صياغة جملة من الآليات التي من شأنها تسهيل التعامل مع تهديدات المنطقة وحتى التخفيف من حدتها، نذكرها في النقاط التالية:

- ضرورة بناء فلسفة تنمية متمحورة حول الإنسان، محققة لحاجاته و غاياته و محققة لمبادئ العدالة في التوزيع مع تكريس مبدأ المساواة في الفرص و أمام القانون.
- ضرورة تطوير آليات إستباقية في التعامل مع التهديدات الاجتماعية والسياسية.
- ضرورة التعامل بثبات مع الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة السرية وكل مصادر التهديد الأمني.
- ضرورة بناء استراتيجيات للتنشئة السياسية تكرر و تقدر المواطنة و تنبذ كل أشكال التطرف.
- تطوير آليات جماعية للوقاية من الإرهاب والهجرة السرية و الجريمة المنظمة و محاربتها.
- ضرورة بناء فلسفة حكم قائمة على قيم الحكم الراشد، الديمقراطية المشاركة و حقوق الإنسان.²

¹ المرجع السابق.

² أمحمد برفوق، المرجع السابق، ص. 9. 10.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

هذه وغيرها من الآليات التي يستوجب عليها العمل بها حتى نخفف إن لم نقل نحد من نقشي التهديدات الأمنية ذلك أن التطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها المنطقة المغاربية أصبحت تحتم علينا أكثر من أي وقت مضى ضرورة العمل معاً لوضع إستراتيجية عاجلة لمحاربة تلك الظواهر والتهديدات.

المبحث الثالث: خصوصية طرح التنمية في المغرب العربي

تحتل منطقة المغرب العربي بأقطارها الخمسة أهمية بالغة من حيث الثقافة والحضارة، ومن حيث الاقتصاد. هذا الأخير يعدّ المحرك الأساسي للمضي قدماً نحو التنمية، حيث تمثل اقتصاديات دول المغرب العربي كتلة اقتصادية وبشرية ومالية ذات الحجم الهام والمكونات المتعددة. الشيء الذي من شأنه أن يؤمن لمواطني هذه الدول مستوى من الرفاه العام والتقدم الاجتماعي والثقافي والتقني والعلمي؛ ومنه تحقيق مستويات عالية من التنمية.

إلا أن الواقع الحالي لدول هذه المنطقة يطرح تساؤلات عدة تتمحور أساساً حول العوائق التي حالت دون ارتقائها إلى مستوى ما حققته اقتصاديات أخرى، على غرار جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية. حيث أن ما حدث في سنة 2011 في عدد من الدول العربية من رغبة في تغيير الواقع المعيشي؛ إنما هو نتاج عدم قدرة هذه الاقتصاديات أو بعبارة أصح عدم القدرة على توظيف هذه الاقتصاديات بمختلف عناوينها على الارتقاء إلى مستوى تطلعات شعوبها.¹

¹ علي الشابي، "الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي"، ورقة قدمت في ندوة: المغرب العربي والتحول الإقليمي؛ الراهنة، (الدوحة، 2013)، ص. 02.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

نعود ونذكر أن تشكل الوحدة المغاربية أملتها عدة معطيات جغرافية ومقومات اقتصادية، وكل منها كان لها تأثيرها المعتبر على خصوصية طرح في دول المغرب العربي. وهذا ما سوف نوضحه في هذا المبحث وفق العناصر التالية:

بداية بالتطرق إلى واقع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية نظرا لدورها الهام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا لمساهمتها في رفع نسب الناتج المحلي الإجمالي للدول، مروراً بتقدير نسب الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لتنمية وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، وصولاً إلى إبراز سمات السياسات التنموية في دول المغرب العربي.

بالنسبة لواقع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية نجد أنه مقارنة بعدة أقاليم في العالم تعد مساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية ضعيفة جداً، فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي. وتمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا وثلاث تصدير بلجيكا، أما عن إيرادات المنطقة المغاربية فهي كذلك ضئيلة جداً إذ لا تتجاوز 0.55% من مجموع التوريد العالمي، وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا حيث التصدير الأكبر إنما هو النفط أساساً، فإن حصة الصادرات المغاربية تنخفض إلى 0.22% وهي حصة تقرب من الصفر. ويرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب: أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية وضعف القدرة الشرائية ومحدودية نجاعة الاستراتيجيات التنموية التي لم تتمكن إلى حد الآن من الارتقاء إلى مستويات عالية من إنتاجية أجهزتها.

إن ضعف التصدير داخل المنطقة المغاربية إنما هو خاصية كل المنطقة العربية التي لم تتمكن إلى حد الآن من تخطي مشكل تصديرها على الأسواق العالمية.¹

¹ علي الشابي، المرجع السابق، ص. 8.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

إن العوامل التي تحول دون تكثيف المبادلات التجارية بين دول الإقليم المغربي متعددة ولعل أهمها عدم دخول هذه البلدان في تجارب إستراتيجية تمكن من تطوير مسار تراكم ديناميكي يخضع إلى الشروط الموضوعية لصناعة التكنولوجيا حسب مزايا تفاضلية تطوع إلى حاجيات التنمية المستدامة.¹

أما فيما يخص نسب الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة المغرب العربي، فقد تم تقديره بحوالي 177 بليون دولار لسنة 2005 وتختلف التقديرات من قطر لآخر. فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي ب حوالي 66 بليون دولار، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 46 بليون دولار، أما بالنسبة لتونس وليبيا فهي بحدود 42 بليون دولار و23 بليون دولار على التوالي. وتختلف التقديرات بالنسبة لموريتانيا إلا أنها تتراوح ما بين 1 إلى 1.5 بليون دولار.²

بالنظر إلى واقع الدول المغربية وفي آخر إحصائيات، فإن 50% من سكان المغرب يعيشون على الزراعة، أما الجزائر تعتمد بصفة كلية على عائدات النفط والغاز بنسبة 98% في حين أن الإنتاج الصناعي والزراعي يعاني من ضعف الاستغلال. وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا التي توفر الاحتياجات الأساسية للمواطنين من خلال عائدات المواد الهيدروكربونية. في المقابل فإن كل دولة من دول المغرب العربي أظهرت تحسينات على مستوى الاقتصاد الكلي وخاصة فيما يخص الحد من ارتفاع أعباء الديون الخارجية إلى أقل من 20%، ومعدلات النمو الإقليمي 5 إلى 6% حتى مع هبوط أسعار النفط في أواخر 2008.

الشيء الذي يؤثر على الدول النفطية (الجزائر وليبيا) بدرجة أكبر.³

¹ علي الشابي، المرجع السابق، ص. 9.

² مصطفى الصالحين الهوني، "التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي: التحديات والإستراتيجيات"، تم تصفح الموقع يوم:

www.darisni.com/t72-topic .2015/03/29

³ ليلي لعجال، المرجع السابق، ص. 113.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

أما في مجال تحرير التجارة وخطط الخصخصة، فالمغرب وتونس نالتا الاستحسان الدولي والقبول على الرغم من تباين النتائج بين القطاعات خاصة في مجال السياحة، البناء، المنسوجات، والصادرات الزراعية.

على الرغم من هذه الجهود إلا أنه هناك فجوة بخصوص التقليل من حدة الفقر والبطالة في المجال الاجتماعي. ونجد أن الدول المغاربية لا تولي اهتماما واسعا بقطاعي الزراعة والصناعة، في حين نجد الدول المتقدمة تخصص سنويا 360 مليار دولار لحماية الزراعة، و 460 مليار دولار لحماية قطاع الصناعة، وهي أرقام خيالية.

وبإجراء مقارنة بسيطة بين هذه الأرقام وواقع الدول المغاربية فإننا نجد أنها تعاني من عجز فيما يخص ضمان أمنها الغذائي واعتمادها على استيراد الأغذية من الخارج، وهذا يرجع إلى الظروف الطبيعية والاعتماد على الموارد غير الزراعية من النفط والغاز. والملاحظ هنا أن الدول المغاربية لم تنتهج سياسات تنمية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي الذي يعد رمز الأمن الغذائي وعنصر هام من عناصر الأمن الإنساني الذي أصبح يعرف بالسيادة الغذائية للدول.¹

حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج العالمي، وفي ظل ارتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار وتخلف التقنيات الزراعية المستخدمة، وزيادة معدلات النمو السكاني؛ فإن الأمر يستوجب سياسات تنمية تحقق الأمن الغذائي المغربي بشكل متدرج ومدروس.²

بعد إعطاء لمحة عامة عن نشاط اقتصاديات الدول المغاربية بالنسب والإحصائيات الواردة حولها نخلص إلى صياغة جملة من السمات التي عُييت بها السياسات التنموية لدول المغرب العربي وهي كالتالي:

¹ ليلي لعجال، المرجع السابق، ص. 114.

² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، (قطر: المؤتمر العربي المصرفي السنوي، 2007)، ص.9.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

- ضبابية المنظور التنموي وهذا لعدم توفر الدراسات الاقتصادية والتقنية للمشاريع الإنمائية وبدائية عملية الاستيعاب التقني.
- زيادة الاعتماد على العالم الخارجي نتيجة نوعية المشاريع الجديدة ونقص التخطيط على المستوى القومي المغربي.
- عدم توفر الكفاءات الإنتاجية الضرورية لحسن تنفيذ وإدارة المشروعات الإنمائية.
- غياب منهج أو إطار نظري واضح لمسار التنمية حيث كل الدول العربية تبنت نماذج غريبة لا تتماشى مع البيئة المحلية لدولها.
- نجد أن قرار التنمية الاقتصادية هو قرار فوقي خاضع لإيديولوجية النخبة الحاكمة.
- الاقتصاديات المغربية كلها واقعة تحت رحمة المديونية الخارجية وخاضعة بدرجات متفاوتة للشركات المتعددة الجنسيات.
- الخيارات التنموية للمنطقة نابعة عن الأبعاد الإيديولوجية والفلسفة السياسية والاجتماعية لقادة دول المغرب العربي، المستوحاة من النموذج الأجنبي وهذا نظرا لفقدان الخبرة العلمية والعملية على حد السواء.¹
- انطلاقا من المعطيات التي تم تقديمها في هذا الجزء من البحث يمكن أن نقول أن منطقة المغرب العربي في مجملها مؤهلة لاتخاذ مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن إمكانية الانتقال إلى نسب أعلى من النمو والسيّر قدما نحو الازدهار الاقتصادي والاجتماعي أصبح ممكنا بشرط أن تتم تعبئة كل مصادر التنمية من موارد طبيعية وبشرية ومؤسسية، وذلك في إطار اندماج اقتصادي يوسع الأسواق ويمنح فضاءات أرحب لكل المتدخلين في العمليات والمسارات التنموية. وبالتالي فمن الضروري وضع إستراتيجية للتكامل الاقتصادي المغربي مع ضرورة صياغة إستراتيجية تنمية جديدة في كل بلد على حدا من بلدان المغرب العربي.

¹ عائشة عياش، المرجع السابق، ص. 83.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

المبحث الرابع: المغرب العربي في ضوء واقع الأمن ودوره في تحقيق التنمية

إن بناء المغرب العربي يمكن أن يشكل لبنة مهمة في طرح بناء العالم العربي والإسلامي، بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية والثروات المعدنية والموقع الجغرافي الذين تتميز به المنطقة، فضلا عن القوة الديموغرافية الهائلة. وكما سبق وذكرنا أن دول المغرب العربي رغم الاختلافات الطفيفة بينها إلا أنها تجمعها قواسم مشتركة طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية. وهذا ما يؤهلها للوحدة والتكتل، ولذلك عكفت الدول المغاربية لتوحيد مسعاها تجاه حفظ الأمن وتحقيق التنمية على ضوء الإستراتيجيات الأمنو-تنموية (أمنية وتنموية) المتوسطة وبعيدة المدى للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة.

فتحقيق التنمية بالمغرب العربي بمختلف مساراتها سواء سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو علمية أو صناعية... لن تتحقق إلا في إطار أمني وارف وشامل يحقق لها الاستقرار ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة المهنية، ويساعد على توظيف الطرق والوسائل والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة.

في هذا السياق نجد أن طبيعة الإستراتيجيات الأمنو-تنموية تتطلب إيجاد كوادرات أمنية شمولية ملمة بالقضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والفكرية وغيرها، وهذا ما على المغرب العربي توفيره على مستوى أقطاره الخمسة، حتى تستطيع أن تواكب وتحافظ على خطط التنمية وتحقيق ما تصبو إليه من أهداف. وذلك لكون الرابط بين الأمن والتنمية قوي جدا ولأن التنمية تُعنى بتوظيف مواد الدولة لسنوات قادمة لسعادة ورفاهية المواطن. وهنا يأتي الدور المؤسسي لدول المغرب العربي بأجهزتها الأمنية وبكافة طاقاته وقدراته وإمكاناته ليساعد على الحفاظ على تلك المقومات وتفعيلها عن طريق توفير بيئة أمنية مناسبة لنهضتها.¹

¹ سعود عابد، الأمن والتنمية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/03 <http://www.alriyadh.com/559993>

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

من هنا نصل إلى أن التأثير بين الأمن والتنمية متبادل وارتدادي، فالخلل التنموي وعدم تحقيق متطلبات المواطن يزيدان من معدلات الفقر والجريمة؛ وإحدى المهام الرئيسية لقطاع الأمن هي منع الجريمة والتخفيف من حدة التهديدات. وعليه فإن العلاقة بين الأمن والتنمية في ضوء الإستراتيجيات الأمنو-تنموية تزيد من حجم الاستثمارات وتُفعل الاقتصاد وتوفر الفرص الوظيفية وتقلل من معدلات الجهل والفقر والمرض وتساعد على بناء المؤسسات واتساع المرافق الخدمية، وبالتالي تحقق الرفاهية المنشودة والتي تسعى القيادة السياسية بدول المغرب العربي جاهدة لتحقيقها.¹

انطلاقاً من طبيعة التهديدات الأمنية وخصوصية السياسات التنموية لدول المغرب العربي، التي تم معالجتها في الأجزاء السابقة من هذا الفصل، واستناداً إلى المعطيات المتوفرة في الوقت الراهن والتي تشمل المتغيرات والتحويلات السياسية التي مست أقطار المغرب العربي في الآونة الأخيرة نخلص إلى أن:

-العالم اليوم أضحى قرية صغيرة أطرافه مترابطة ومتبادلة المنافع مما يجعلنا ندرك أن قوة العالم العربي بشكل عام وقوة المغرب العربي على وجه الخصوص وقدرته على التعامل المتكافئ مع العالم الخارجي إنما هما مرهونتان أساساً بقدرة أقطاره على التنسيق والتكامل فيما بينهما. وعلى خلق سوق مغربية متسعة وواحدة تحقق الكفاية والفعالية الاقتصادية من ناحية والقدرة على تقليص التبعية والتعامل المتكافئ مع الخارج من ناحية أخرى، وتوظيف القدرات البشرية في المغرب العربي بكفاءة في النشاطات الاجتماعية لتحقيق الأمن في المنطقة.²

¹ سعود عابد، الموقع السابق.

² "هل التنمية تحقق الأمن أو الأمن يحقق التنمية، ومشكلة إقليم أزواد"، تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/01
<http://tenerepress.com/reports/167-2012-03-01-20-59-41.html>

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

-المشهد الحالي بالمغرب العربي يتشكل من دول بأنظمة جديدة (تونس وليبيا) ويحمل معه فرصة حقيقية لإرساء أنظمة ديمقراطية يتم فيها التداول السلمي على السلطة، وأخرى ينبغي أن تطلق ورشة إصلاحات لتحقيق انتقالا سلميا وسلسا يتيح مزيدا من الحريات والانفتاح والديمقراطية، وتتوزع ما بين جمهورية موريتانيا والجزائر والمغرب. ولا شك أن التباين في أنظمة الحكم يتطلب جهدا أكبر لإيجاد آليات لحل المشاكل وتنسيق المواقف.

والملاحظ أن ثورات الربيع العربي أثبتت أن للشعوب دورها في تذليل العقبات وتقريب المسافات. ومسعاها التنموي وخيارها في التكامل والاندماج سيظل هدفا إستراتيجيا، وليس في المستقبل أي مجال لتهميش إرادتها كما كان في السابق. ومن أهم الطموحات التي تم صياغتها في هذا الصدد هي بلورة هوية مشتركة لتساعد القادة المغاربة على النهوض والقيام بدورهم، وأن يحققوا فائضا تنمويا يعود على المنطقة بالأمن والاستقرار.¹

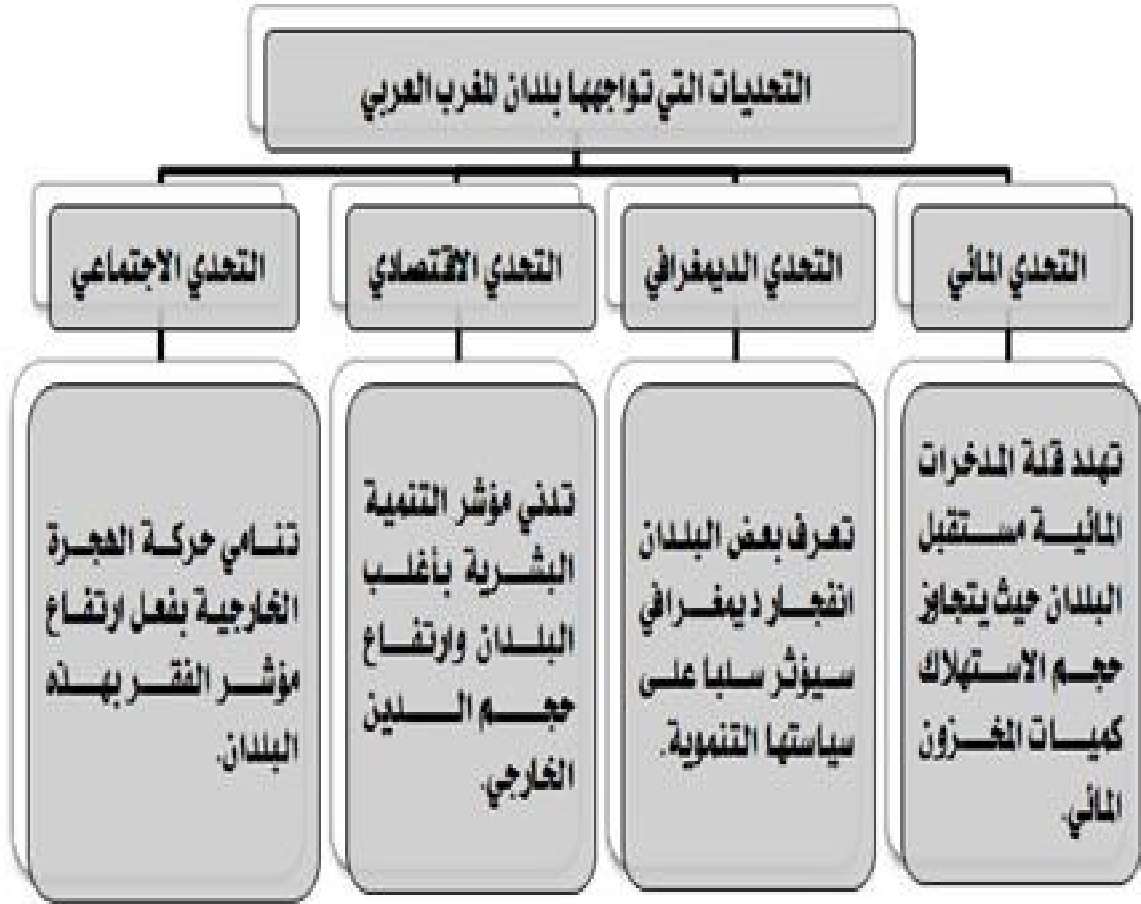
وبهذا يمكن تصور الوضع الراهن للدول المغاربية من خلال مواجهة التحديات التالية:

أمام بلدان المغرب العربي على المستوى القطري عدة تحديات لتواجهها؛ منها الانتقال مما هي عليه إلى نظم ديمقراطية منفتحة، والانتقال من نظام اقتصادي ريعي مسو مركزيا وغير تنافسي إلى نظام منتج وتنافسي. والبحث عن حل للإشكاليات المتعلقة بالهوية والدين واللغة وحقوق الإنسان والمواطنة وكذا مختلف أشكال التهديدات التي تزعزع أمن المواطنين، بطريقة تشاركية بما يكرس مبدأ التسامح والقبول بالآخر، ومحاربة الفساد وتكريس الحوكمة الرشيدة وتوفير وتدعيم كل مقومات خطط وبرامج التنمية المستدامة وكل متطلبات حفظ الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي هو حاجة ملحة لهم.²

والشكل الموالي يوضح بصفة مختصرة ما يواجهه المغرب العربي من تحديات:

¹ شفيق شقير، ندوة المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة، (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص.05.

² المرجع نفسه، ص. 06.



المصدر: المغرب العربي بين التكامل والتحديات تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/20

http://www.histgeo.net/fichiers/fiches_fichiers/3eme_fichiers/ficheman3geo2.html#.VUd

¹ [Cto5_Oko](#)

أمام ما ينجر عن هذه التحديات يستدعي هذا الوضع حركة إصلاح من الداخل تخضع لحاجات المجتمعات التي ترتبط بتحقيق أهداف ومطالب الشعوب، وذلك عبر الآليات والمسارات التالية:

* ضرورة وضع إستراتيجية موحدة لمواجهة التحديات المشتركة، منها على سبيل المثال في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التصحر والتلوث والمشاكل البيئية وسواها من القضايا المحلية.

* ضرورة البناء على جهود المجتمع المدني للتقريب بين شعوب المنطقة وتفعيل الروابط الثقافية والاجتماعية وتفعيل دور الإعلام ومراكز البحوث للتوعية بأهمية إتحاد المغرب العربي.²

¹ المغرب العربي بين التكامل والتحديات تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/20

http://www.histgeo.net/fichiers/fiches_fichiers/3eme_fichiers/ficheman3geo2.html#.VUdCto5_Oko

² المرجع نفسه، ص.07.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

*التركيز على فكرة التبادل وليس التنافس بين دول المغرب العربي والاستفادة من الميزات التفاضلية التي تمتاز بها، خاصة وأنها جميعها أمام تحدي اقتصادي صعب وستكون عاجلا أم آجلا مضطرة لانتهاج سياسات اقتصادية تكاملية مع بعضها البعض، لتوفر خدمات اجتماعية أفضل وتمتص البطالة؛ هذه الأخيرة التي كانت أحد أبرز أسباب ثورات الربيع العربي.¹

بشكل عام فإن المطلوب من دول المغرب العربي حتى تحقق أمنها وتعزز التنمية فيها؛ أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية المغربية بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، إلى جانب تطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي. وهذا يتطلب توفير بيئة أمنية ملائمة ومستقرة تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة، وتحفظ استقلال المنطقة وأمنها وتؤمن مستقبلها ومستقبل أجيالها.

¹ المرجع نفسه.

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق وكخلاصة لهذا الفصل الذي تضمن تحليل لمنطقة المغرب العربي عبر الخلفية السياسية لقيامها ومقوماتها الاقتصادية، مروراً برصد أبرز التهديدات التي تواجه المنطقة واستراتيجيات التعامل معها، وصولاً إلى إعطاء لمحة عامة عن التنمية بدول المغرب العربي عبر توضيح خصوصية هذا الطرح في دول المنطقة، وفي الأخير قمنا بإبراز أهم ملامح المغرب العربي في الآونة الأخيرة في ظل الأوضاع والتغيرات التي مست أقطاره وعلى رأسها الربيع العربي مركزين على الوضع الأمني والتنموي بالدرجة الأولى.

وعليه انطلاقاً من ما تم معالجته في هذا الفصل نخلص إلى أن:

-المغرب العربي بالنظر إلى موقعه الجغرافي ومقوماته الاقتصادية، هو حاجة جيو-سياسية تساعدنا على التعامل بنجاح أكبر مع تحديات العولمة والتطور المستمر في محيطنا الإقليمي وفي الجوار الأورومتوسطي وكذا في الشرق الأوسط ككل، وتفعيل هذا البناء هو شيء إيجابي يتيح فرصاً للتعاون المتوازي والتبادل التجاري بين أقطاره.

-المغرب العربي هو حاجة أمنية ملحة بالنظر إلى التهديدات التي تحيط بالمنطقة وبأمنها الجماعي واستقرارها؛ من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، ذلك أنها أخطار عابرة للحدود ولا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهتها في غنى عن التنسيق والتعاون فيما بين أقطار المغرب العربي ككل. وفي غياب تنسيق ومجهود جماعي فإننا نحرم أنفسنا من إمكانيات تجاوز هذه التهديدات وجلب السلم والأمن للمنطقة.

-بناء المغرب العربي هو طموح شعبي يشكل فرصة حقيقية لتنمية المنطقة والسير قدماً نحو الازدهار وتحقيق رفاهية شعوبها ومواكبة غيرها، كون المنطقة تزخر بمقدرات تنموية من شأنها النهوض بها إذا ما

الفصل الثاني: المغرب العربي: الأمن كمدخل للتنمية

توفر الاستغلال الرشيد لها، مما يساعد على تجاوز عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية وبالتالي تقليل نسب البطالة ونسب الهجرة نحو شمال المتوسط.

-توفير الأمن والتنمية في المغرب العربي والعمل على حفظهما بشكل مستمر، هو مطلب شعبي وضرورة ملحة لكافة أقطار المنطقة خاصة في ظل الأوضاع الراهنة والتغيرات والتحولات السياسية التي حدثت منذ 2011 حتى الآن. فالمشهد الحالي للمغرب العربي يتطلب العمل المستمر بشكل لم يسبق له مثيل ذلك أن التهديد يحاصر كل منطقة وزعزعة واختراق الأمن وارد في أي وقت، الشيء الذي إذا ما حدث سيعود بالضرورة على سبيل التنمية بالسلب، ذلك أن أي اختراق للمنظومة الأمنية يهدد بالضرورة المنظومة التنموية للدائرة المغاربية، والعكس من ذلك كلما توفر العمل الحثيث والاستغلال الرشيد والعقلاني للمقومات الاقتصادية والمقدرات التنموية تضاءلت احتمالات تمرد الشعوب على الأوضاع وبالتالي الوصول إلى الأمن والسلم الدوليين.